التي ارسلت الى الامم المتحدة لم تهدأ بعد ، ولهذا لم يمر أكثر من يومين على استلام السلطات الاعلام عن اقامة الحركة حتى كان حاكم لواء حيفا يرد على المؤسسين انـــه بعد ان اطلع على أهداف الحركة « وعلى مواد اخرى عرضت علي... فاني أعلن... أن « حركة الارض » ... هي جمعية اقيمت قصد المس بكيـــان دولـــة اسرائيـــل وسلامتها »(١٠٩)، ولهذا فانها حركة محظورة ، واذا ما استمرت في العمل فستتخـذ ضدها الاجراءات الضرورية . وفي الوقت نفسه اشتد الهجوم على « الارض » من كافة اجهزة الاعلام والصحف الاسرائيلية .

ومرة اخرى توجهت « الارض » بالشكوى الى المحكمة العليا التي حادت هذه المـــرة عن موقفها التقليدي وقررت الدخول في نقاش سياسي مع اهداف « حركة الارض » ، توصلت في نهايته الى نتيجة مفادها أن ذلك البند من أهداف الحركة الـــذي يتعلـــق بالشعب الفلسطيني « يشجب شجبا كاملا ومطلقا وجود دولة اسرائيل عامة ، ووجود الدولة ضمن حدودها الحالية خاصة »(١١٠). أما البند الاخر الذي يتحدث عـــن تأييد « حركة التحرر والوحدة الاشتراكية » في العالم العربي ، فقد اعتبرته المحكمة تبنيـــا « لاتجاهات العداء لدولة اسرائيل [في العالم العربي] ، وللتوجه نحو تصفيتهـــا عنوة »(١١١)، ولهذا أعلنت موافقتها على رفض السلطات تسجيل « حركة الارض » او الاعتراف بها . اما السلطات فلم تجد أحسن من هذه المناسبة لتوجه ضربتهـــا الـــى « الارض » . فبعد صدور القرار بيومين اعتقل ثلاثة من قادتها ، بعد أن اعلنت الشرطة اعتقادها انهم ارتكبوا مخالفات امنية خطرة « لان عملاء للمخابرات اللبنانية والمصريـــة القي القبض عليهم مؤخرا في اسرائيل اعلموا المحققين انه طلب منهم الاتصال باولئـــك الاشخاص »(١١٢) (الذين أطلق سراحهم على أية حال ، فيما بعد ، دون توجيه أيـــة تهمة اليهم ، وفرضت عليهم الاقامة المنزلية) . ثم اتجه وزير الدفـــاع الـــى تطبيق صلاحياته وفق أنظمة الطوارىء ، فأعلن ان « جماعة الاشخاص المعروفة باسم جماعة الارض او حركة الارض ، وليكن اسمهـــا مهما يكن من وقت ، وكذلـــك مجموعـــة الاشخاص المتحدة ضمن شركة الارض المحدودة ، بما في ذلك مجموعة الاشخاص التي قامت من جراء نشاط مشترك لاصحاب أسهم الشركة المذكورة او اي جزء منهم ، هم منظمة غير قانونية »(١١٣). ولقد نتج عن هذا الاعلان حل « حركة الارض» واجهزتهـــا وحظر نشاطها ، تحت طائلة العقاب بالسجن حتى ١٠ سنوات لمن يحاول الاستمرار في هذا النشاط ، ثم الاستيلاء على ممتلكاتها .

ومع انتهاء اجراءات حل « الارض » وتصفية اجهزتها وفروعها ، ظهر وكـــأن الحركـــة وصلت الى نهاية طريق مسدود ، خصوصا وان ايا من الفئات السياسية في اسرائيل لم يبد أسفه عليها ، عدا افراد قليلين (١١٤). وقد حاد عن هذا الموقف ، رسميا ، الحزب الشيوعي الذي اعلن انه : « في رأينا ان المحاكم لم تعد للحسم في شرعية الحركـــات السياسية ... وجعل المحاكم قيما على الحركات السياسية يبدد الفصل الضروري بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ... وان حرمان جماعة « الارض » من حق العمل السياسي المشروع أمر لا يمس جماعة « الارض » فقط ويجحف بحق فئة من فئات جماهير الشعب العربي في العمل السياسي المشروع بل هو اعتداء علـــى الحريات الديمقراطية في البلاد تحت ستار الامن المزيف وهو اجراء نرفضه وننتد به »(١١٥). وكان « جهينة » (الاسم المستعار لعضو الكنيست الشيوعي اميل حبيبي)قد كتب ، بعـــد الهجوم الذي تعرضت له « الارض » على اثر ارسال مذكرتها الى الامم المتحدة : « اننا نرجو أن تستخلص جماعة « الارض » النتائج الصحيحة من التطورات الثورية الجديدة في [العالم العربي] وفي مجموعة حركة التحرر القومي . ففي هذه الحركة اصبح الان جميع الثوريين ، طلاب التحرر الكامل والاشتراكية ، يسيرون في جبهة واحدة ، ويدا واحدة ــ وغدا حزبا واحدا ... وهذا الحزب هو في بلادنا الحزب الشيوعي »(١١٦).